المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي و الاجتماعي

National Economic & Social Development Board

ملخص تنفيذي

إصلاح الوظيفة العامة لقطاع التعليم العام

WWW.NESDB.LY

جميع الحقوق محفوظة

للمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي

ملخص تنفيذي

إصلاح الوظيفة العامة لقطاع التعليم العام

❖ نبذة عامة

عانى نظام الإدارة العامة في ليبيا وعبر عقود من العديد من التحديات والمشاكل نتيجة لاعتماد المجتمع على القطاع العام في التوظيف، ما أدى الى تضخم أعداد العاملين في الخدمة المدنية. وقد صاحب ذلك تضاؤل في قوة المؤسسات وضعف الفعالية والكفاءة. لذا أصبح إطلاق مشروع إصلاح الوظيفة العامة ضرورة ملحة وليس مجرد خيار. ويطمح هذا المشروع إلى حصر وتوثيق وتحليل الوظيفة العامة بالدولة على جميع الأصعدة؛ من مؤسسات وأجهزة ومصالح وقطاعات، وإعداد تصور للهياكل التنظيمية والملاكات الوظيفية برؤية علمية حديثة، وإعادة تنسيب موظفي القطاع العام بشكل علمي ممهنج، والتخلص من الفائض في الملاكات الوظيفية وإعادة توجيهه بما يخدم الدولة. وعلى اعتبار أن قطاع التربية والتعليم يعاني منذ عشرين سنة مضت من تكدس وظيفي من الموظفين والمعلمين في عدة تخصصات هامشية لا تخدم القطاع، وهي تشكل عبئاً إدارياً ومالياً ثقيلاً على القطاع، حيث تصل هذه التخصصات لأكثر من 20% من إجمالي القوى العمومية للقطاع، والقطاع ليس بحاجة لها، مما سبب إرباكاً وتكدساً وازدحاماً بالمدارس، الأمر الذي عاق سير العملية التربوية. إن هذه الأعداد الزائدة تشكل أعباءً مالية باهظة على ميزانية القطاع، حيث تُدفع لهم مرتبات بدون مقابل، في الوقت الذي يحتاج فيه القطاع إلى مبالغ مالية لاستثمارها في إنشاء وصيانة المباني التعليمية، وتجهيزها لمواجهة اكتظاظ الفصول الدراسية بالطلاب، إذ وصلت كثافة الفصل في بعض المدارس إلى (70) تلميذاً.

❖ أهداف المشروع

- حصر منظم وتحليل لواقع الوظيفة العامة بقطاع التعليم العام.
- وضع مصفوفة إجراءات لإعادة ترتيب الوظيفة العامة بالقطاع وإعادة تنظيمها بشكل مدروس حسب التخصصات والمؤهلات.

❖ شركاء المشروع

- وزارة التربية والتعليم ، متمثلة في إدارة الاحتياط.
- وزارة الخدمة المدنية.
- وزارة العمل و التأهيل

❖ مخرجات المشروع

تم حصر ما يقارب عن 569639 موظف بمراقبات التعليم بالبلديات المختلفة والمؤسسات التعليمية التابعة لها وذلك حتى تاريخ 2023/02/17م.

- منهم 19645 على أبواب التقاعد.
- منهم 245063 معلمين بجداول
- منهم 171398 إداريين
- منهم 153178 احتياط عام
- منهم 26971 تخصصات مهنية وفنية

❖ مصفوفة إجراءات لتحقيق الأهداف التالية:

- <u>الحد والتقليل من العاملين بالقطاع</u>
  - صدور تعميم لجميع المراقبات والمؤسسات التابعة للوزارة بعدم التعاقد أو التعيين أو الانتقال إلى الوزارة
  - عدم تمديد فترة عمل المحالين للتقاعد وعددهم (19559) والمنتقلين من القطاع والمتقاعدين اختياريا
  - قرار ينظم إعادة المحالين للتقاعد للسنوات حسب حاجة القطاع للمعلمين من تلك التخصصات.

- <u>ضمان سلامة التعيينات</u>
  - تتبع وضبط المنسبين للتعليم من خارج المناطق المعينين بها.

- <u>تدوير وتأهيل العاملين بما يتلائم ومؤهلاتهم</u>
  - إعادة تنسيب عدد 27552 من العاملين بالقطاع من ذوي المؤهلات غير التربوية.

- <u>تفعيل دور مكتب الإحالة تحت التصرف</u>
  - إحالة 3976 من العاملين على وظيفة فرد حراسة إلى جهاز حرس المؤسسات التعليمية.
  - أحالة التخصصات الفنية والتقنية والمهنية من فائض الملاك (3030) إلى التعليم التقني.

- <u>إنشاء هيئة للتعليم الخاص لتفعيل دور القطاع الخاص في التعليم</u>
  - قرار لوزير التعليم لإنشاء هيئة التعليم الخاص تتبع وزارة التربية ولاتعليم ذات ذمة مالية مستقلة.
  - قرار لوزير التعليم بإلزام المدارس الخاصة بسد احتياجاتها من المعلمين من معلمي الاحتياط بالوزارة مقابل تخفيض المدارس الخاصة للرسوم الدراسية للطلبة المنخرطين بها.
  - عقد ورش عمل بالشراكة مع رجال الأعمال الليبيين حول التعليم الخاص وبناء شراكات للتوسع في الاستثمار بالتعليم الخاص وفق معايير اعتماد المؤسسات التعليمية.
  - وضع دراسة حول احتياجات التعليم من المؤسسات التعليمية للسنوات العشر القادمة (الخارطة التعليمية الجغرافية)
  -

❖ أهم البيانات / الإحصاءات

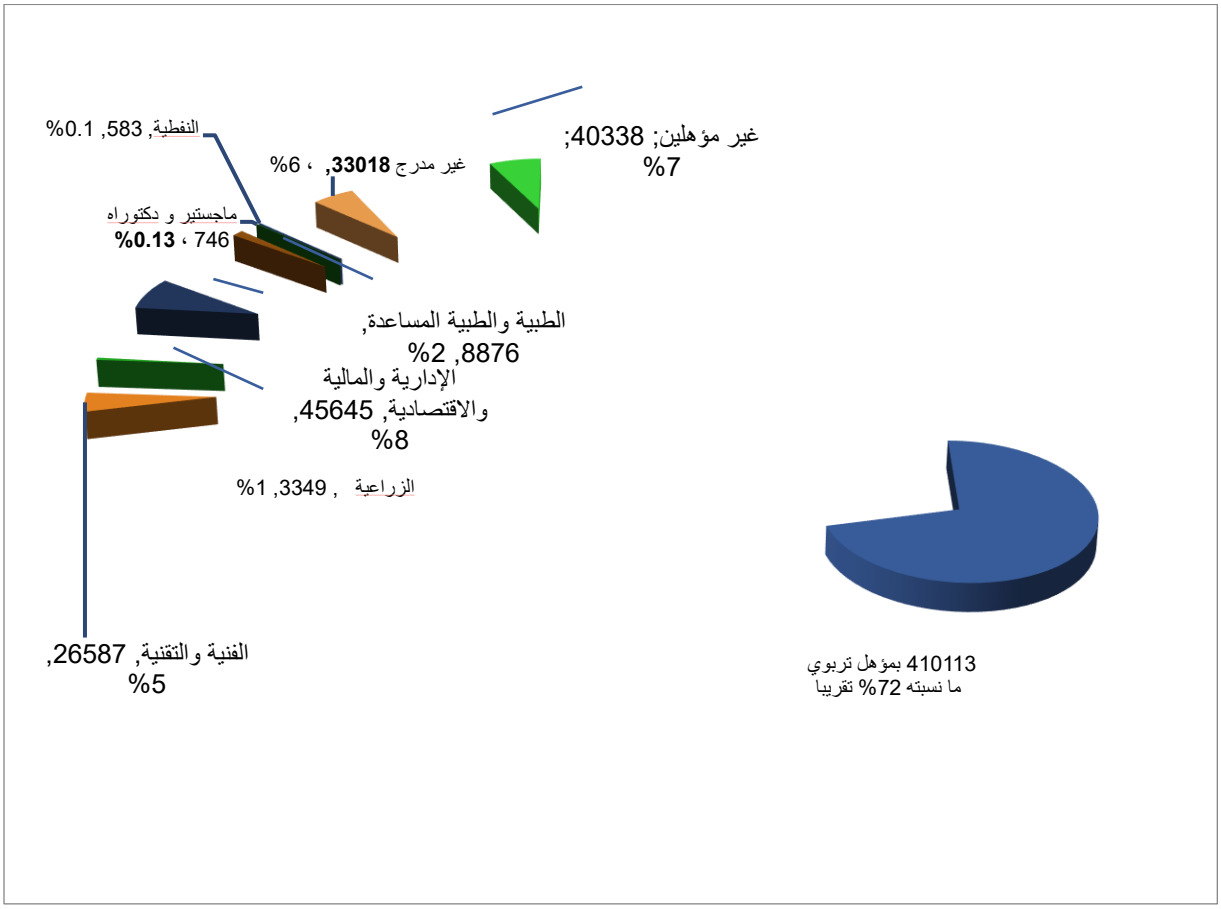

شكل (1) يبين أعداد العاملين بالقطاع حسب مؤهلاتهم التربوية وغير التربوية

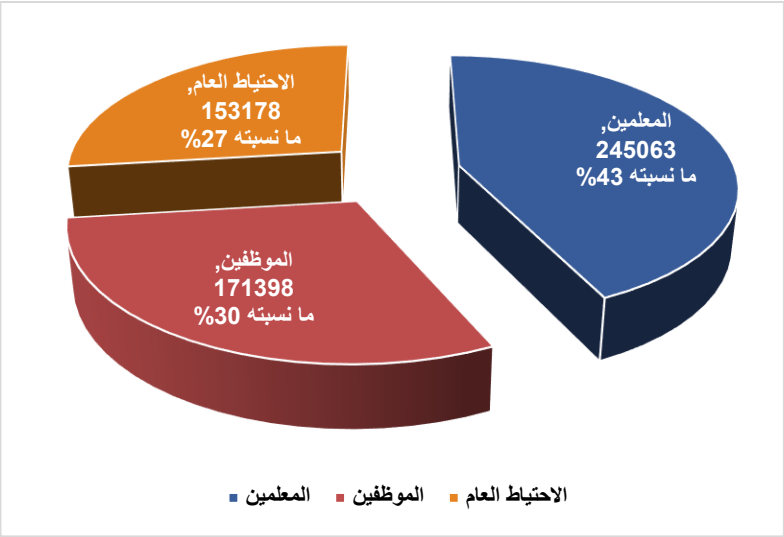

شكل (2) يبين توزيع القوى العاملة من العاملين بالقطاع حسب الوظائف الرئيسية (معلم / احتياط / إداري)

❖ الخاتمة

- ليس الهدف من هذا العمل الإضرار بالعاملين بقدر ما هو تطوير وإصلاح الجهاز الإداري بما يساهم في زيادة الإنتاجية وتقليل حجم الإنفاق العام.